استضافت العاصمة اللبنانية بيروت لقاءً لعدد من سفراء الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي، من تنظيم "معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت"، لدراسة أثر اللجوء السوري على الغرب. فأجمعت الكلمات على ضرورة إيجاد حل سياسي في سورية، يسمح بإعادة اللاجئين.

الحاضرون في ندوة "اللاجئون السوريين في الغرب"، استمعوا إلى وجهة نظر الدول الأوروبية، التي يصل إليها اللاجئون عن طريق البحر. وذلك على لسان سفراء بعثة الاتحاد الأوروبي، ألمانيا، إيطاليا، اليونان، وممثلة عن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، في لقاء نظمه مركز "عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية"، في الجامعة الأميركية في بيروت، مساء الثلاثاء.

أوروبا لم تكن مستعدة

وأكد سفير إيطاليا في بيروت، ماسيمو ماروتي، أن "القارة الأوروبية لم تكن مُستعدة للتعاطي مع أزمة اللجوء الحالية، لأنها كانت تتوقع موجة لجوء أفريقية في مراحل لاحقة، فاتحدت الدراما اللوجستية مع دراما المشاعر، التي أحدثتها حوادث غرق مراكب اللاجئين أمام الشواطئ الإيطالية".

ويشير ماروتي إلى هذه الحوادث بصفتها المحفز الأقوى للمجتمعات الأوروبية وصانعي القرار هناك لدعم اللاجئين واستقبالهم، "وحتى إرسال البحرية الإيطالية لمساعدتهم في الوصول إلى الشواطئ وإنقاذهم من الغرق".

وإلى جانب الصدمة اللوجستية، التي أحدثها تدفق اللاجئين، أضاء ماروتي على أثر "الشنغن" على موجات اللجوء: "فقد غيرت القدرة غير المحدودة على التنقل بين دول الاتحاد من حياتنا في أوروبا إلى الأبد". وقال ماروتي إن "الانتقال من سياسة فردية لدى دول الاتحاد، نحو سياسة جماعية، يُسهل التعاطي مع هذه الأزمة".

سياسات طويلة الأمد

كما تحدثت سفيرة الاتحاد الأوروبي في لبنان، كرستينا لاسن، مشيرة إلى "ثلاثة خطوط عريضة يضع الاتحاد الأوروبي سياساته في إطارها، وهي: مساعدة الدول الجارة لسورية، مساعدة الدول الأوروبية التي تستضيف طالبي اللجوء واللاجئين، والعمل في نفس الوقت على حلول طويلة المدى لمعالجة أزمة اللجوء المُتمثلة في تدفق ملايين البشر من أفريقيا ودول الشرق الأوسط إلى أوروبا".

وتحدثت لاسن عن "حلول غير تقليدية يعتمدها الاتحاد لمساعدة الدول الأوروبية من خلال نقل فرق عمل مُتكاملة إلى الجزر الإيطالية واليونانية، التي يصل إليها طالبو اللجوء أولاً خلال رحلتهم نحو الدول الأوروبية، و"دعم المجتمعات المُضيفة للاجئين بهدف تحسين البنية التحتية فيها".

كما أعلنت لاسن عن "مضاعفة وجود السفن الحربية التابعة لدول الاتحاد، بمقدار ثلاثة أضعاف في البحر المتوسط، لإنقاذ اللاجئين".

سياسة "الغيتوهات" غير مُجدية

وفي كلمته، انطلق السفير الألماني، مارتن هوث، من طريقة تعامل اللبنانيين مع اللاجئين الفلسطينيين و"العلاقات المُضطربة مع سورية" لإبداء رأيه في التعامل اللبناني الرسمي مع أزمة اللجوء. فأكد أن "سياسة الغيتوهات وعزل اللاجئين غير مُجدية وقد جرب اللبنانييون ذلك طوال عقود".

وأشار هوث إلى "ضرورة مراعاة سياسة اللجوء الأوروبية لحفظ التوزان الدقيق في لبنان"، مؤكداً استفادة ألمانيا من

"العمالة المُتخصصة بين طالبي اللجوء لدعم الاقتصاد الألماني الآخذ في التوسع، إلى جانب دمجهم صحياً وتعليمياً واجتماعيا".

وقال هوث إن أزمة اللجوء الحالية تشكل أبرز تحدّ للرأي العام والمُشرعين الألمان، لأن ألمانيا تُشكل الوجهة المُفضلة لطالبي اللجوء، "وقد تجاوز المجتمع الألماني موجات اليمين المُتطرف، التي أصابت الدول الأوروبية فشكل ذلك دعماً إضافياً للمشرعين للعمل على إقرار برامج مُرحبة باللاجئين".

الخوف من الإرهاب

وتطرقت الكلمات إلى "الخوف من الإرهاب" وأثره على سياسات اللجوء، فأكد السفير الإيطالي أن الخوف من اعتداءات إرهابية وجه الجمهور العام "بشكل غير مدروس، وغير عملي، في اتجاه الحذر أو الخوف من اللاجئين".

وأكد أيضاً أن "تنظيم داعش يحاول استغلال أزمة اللجوء، لتحقيق أهدافه وهو ما يجب التنبه إليه".

أما السفير الألماني، فاعتبر أن "اعتداءي باريس وماراتون بوسطن يجب أن يسلطا الضوء على أهمية دمج طالبي اللجوء في المجتمعات عوضاً عن تهميشهم". وقالت لاسن إن بند "حماية الحدود" يُشكل أحد بنود سياسات استقبال اللاجئين "لضمان تسجيلهم وإحصائهم بشكل صحيح، ومنع غير مُستحقي اللجوء من دخول أوروبا".

كما اقتبس متري، خلال مناقشة موضوع الإرهاب، قول أحد المسؤوليين الأوروبيين إنه يجب "منع داعش من تحديد سياسات اللجوء في الاتحاد".

الأزمة بالأرقام

بعد استعراض سريع من قبل القنصل اليوناني في لبنان، تحدث ميريل جيرارد من مفوضية شؤون اللاجئين عن بعض الأرقام "لإعطاء أزمة اللجوء بُعدها الفعلي". فأكدت جيرارد أن "رصد حوالى مليار يورو لمساعدة اللاجئين خلال العام الماضي بالكاد لامس حاجات اللاجئين الأكثر فقراً، في بلدان اللجوء، ومنها لبنان".

كما أشارت إلى "توقف موجة اللجوء إلى لبنان، بعد اعتماد الحكومة اللبنانية سياسة الحد من اللاجئين، في وقت ارتفع فيه معدل الفقر بين اللاجئين بنسبة 70 في المائة خلال عام ."2015

وأكدت ممثلة المفوضية أن "سياسات الاتحاد الأوروبي كلها تتعامل مع نسبة أقل من واحد في المائة من التغير الديموغرافي في البلدان الأوروبية، بينما يستضيف لبنان وحده ربع عبء اللجوء السوري إلى الخارج".

وقالت جيرارد إن "اللاجئين السوريين ودول الجوار يتحملان مسؤولية فشل الأطراف السورية والدولية في تحقيق حل سياسي، يسمح بعودة اللاجئين إلى وطنهم الأصلي".

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 09/12/2015
من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com